

اليزمي يوصي المهاجرين خيراً بالمغرب

فاعلون في مجال الهجرة دعوا إلى تعزيز مشاركة مغاربة الخارج في أوراش التنمية



جانب من الندوة

(عبد الحق خليفة)

اللجنة الأممية الخاصة بالدفاع عن حقوق المهاجرين وعائالتهم، أن مسألة الهجرة والمهاجرين حول العالم، ليست قضية إنسانية فقط، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المالي، وأن المصالح الاقتصادية تحكم في السياسات المتعلقة بالهجرة.

وأضاف الجمري، في مداخلته بالندوة نفسها، أن على المغرب مراجعة سياساته في مجال الهجرة، لأنها تتسم بالضبابية وعدم الوضوح، معتبراً أن المغرب يتوفّر على جميع المطابق الضرورية من أجل بناء سياسة انجع، من مؤسسات وقوانين وغيرها، لكن التنسيق بينها يجب أن يكون شكل أفضل.

وقال المسؤول الأممي إن سياسة المغرب تجاه الهجرة يجب أن تتغير، ذلك أن حاجيات البلد تغيرت أيضاً، فبعدما كانت الهجرة في السابق حلاً مشكل البطالة، أصبحت اليوم تستنزف الكثير من الطاقات التي يحتاجها المغرب، سواء اليد العاملة المؤهلة، أو الأطر التي تستقطب من طرف دول أوروبية وأمريكية بصفة مدققة.

يشار إلى أن ندوة "مغاربة العالم: التحولات، التحديات والأفاق"، نظمت من طرف جمعية "الوصل"، تزامناً مع اليوم الوطني للجالية المغربية القيمة بالخارج، وعرفت مشاركة عدد من الفاعلين في مجال الهجرة ناقشوا أوضاع المهاجرين المغاربة في ظل التحولات التي شهدتها حركة الهجرة في العالم، وأيضاً الآزمات الاقتصادية التي تعرفها البلدان الغربية، وكيفية تعزيز انخراطهم في أوراش التنمية بالمغرب.

صفاء النونيو

شدد الرئيس اليزمي، رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لمراقبة مغاربة الخارج،خصوصاً الجيل الجديد، أثناء تجوّره في مجتمعات بلدان الإقامة، والتي أصبح جزءاً منها، لكي لا يفقد الرابط مع المغرب.

وأضاف اليزمي، خلال ندوة نظمت بالدار البيضاء يوم السبت الماضي، حول "مغاربة العالم: التحولات، التحديات، والأفاق"، أن الحديث عن التجذر يطرح ثلاثة أسلحة أساسية، ينطلق الأول بكيفية مواجهة المشكل الاجتماعي المرتبط بظروف عيش مغاربة الخارج في بلدان المهاجر، والثاني بمسألة التعذيبة، خصوصاً في شقها المرتبط بممارسة الشعائر الدينية، والثالث يتعلق بالشق السياسي.

وأكّد اليزمي، أن الحفاظ على الرابط الذي يجمع مغاربة العالم، خصوصاً الأجيال التي لم تولد في المغرب، ببلدهم الأم، أمر ضروري يستوجب العمل على نطاقات مختلفة، منها جانب النصوص، والذي يجسد الدستور الجديد الذي يعترف بالمواطنة المزدوجة، ويغفل مغاربة العالم المشاركة في جميع المجالس الخاصة بهم، وأيضاً تقديم مشاريع قوانين، كما يتطلّب الحفاظ على الرابط بين مغاربة العالم وببلدهم الأم حل مشاكل الهوية، خصوصاً بالنسبة إلى تعلم اللغة العربية، وأيضاً مشاكل الشعائر الدينية، إذ أن أغلب الدول الأوروبية تسعى إلى التحكم في الوجود الإسلامي بها عن طريق فيدراليات وجمعيات للمسلمين.

من جانبة، أكد عبد الحميد الجمري، رئيس